

مسودة ورقة عمل حول ركائز تعزيز الشمول المالي في المملكة

قطاع تطوير الأعمال

مركز الاستثمار والدراسات

أغسطس 2022م

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

■ محاور ورقة العمل:



■ أهداف ورقة العمل:



المحور الأول

الشمول المالي: المحددات والآثار الاقتصادية

المحور الأول: الشمول المالي: المحددات والآثار الاقتصادية:

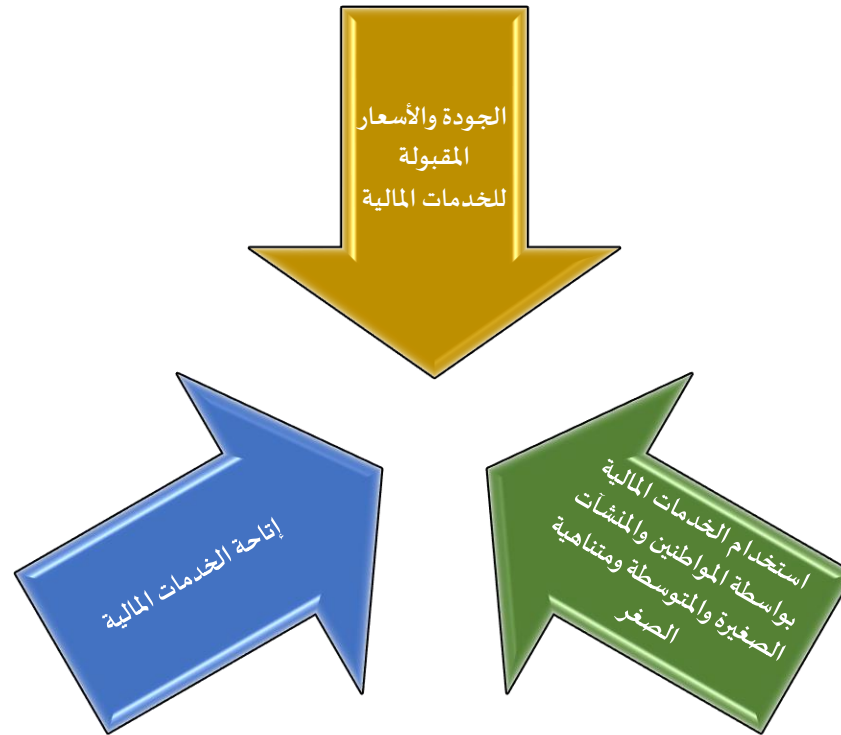
• الشمول المالي: ⁽¹⁾

يشير الشمول المالي (Financial Inclusion) إلى كافة الجهود والمبادرات الحكومية والخاصة التي تستهدف تمكين الأفراد ومنشآت الأعمال من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسرة تلبي احتياجاتهم، بحيث تشمل المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين، مع تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.

وقد تم اعداد هذه الورقة لإلقاء الضوء على سبل زيادة استفادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من جهود وبرامج المملكة لتعزيز الشمول المالي وآليات تعزيز كفاءة وفعالية تلك البرامج، وذلك بما يتسق مع ما تستهدفه رؤية 2030 من ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من 20% إلى 35% وزيادة نصيبها من إجمالي التمويل بالمملكة من 5% إلى 20% بحلول عام 2030م.

المحور الأول: الشمول المالي: المحددات والآثار الاقتصادية:

الركائز الأساسية للشمول المالي



المحور الأول: الشمول المالي: المحددات والآثار الاقتصادية:

- توجهات الشمول المالي عالمياً: ⁽¹⁾

أصبح الشمول المالي أولوية لصانعي السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية على مستوى العالم.

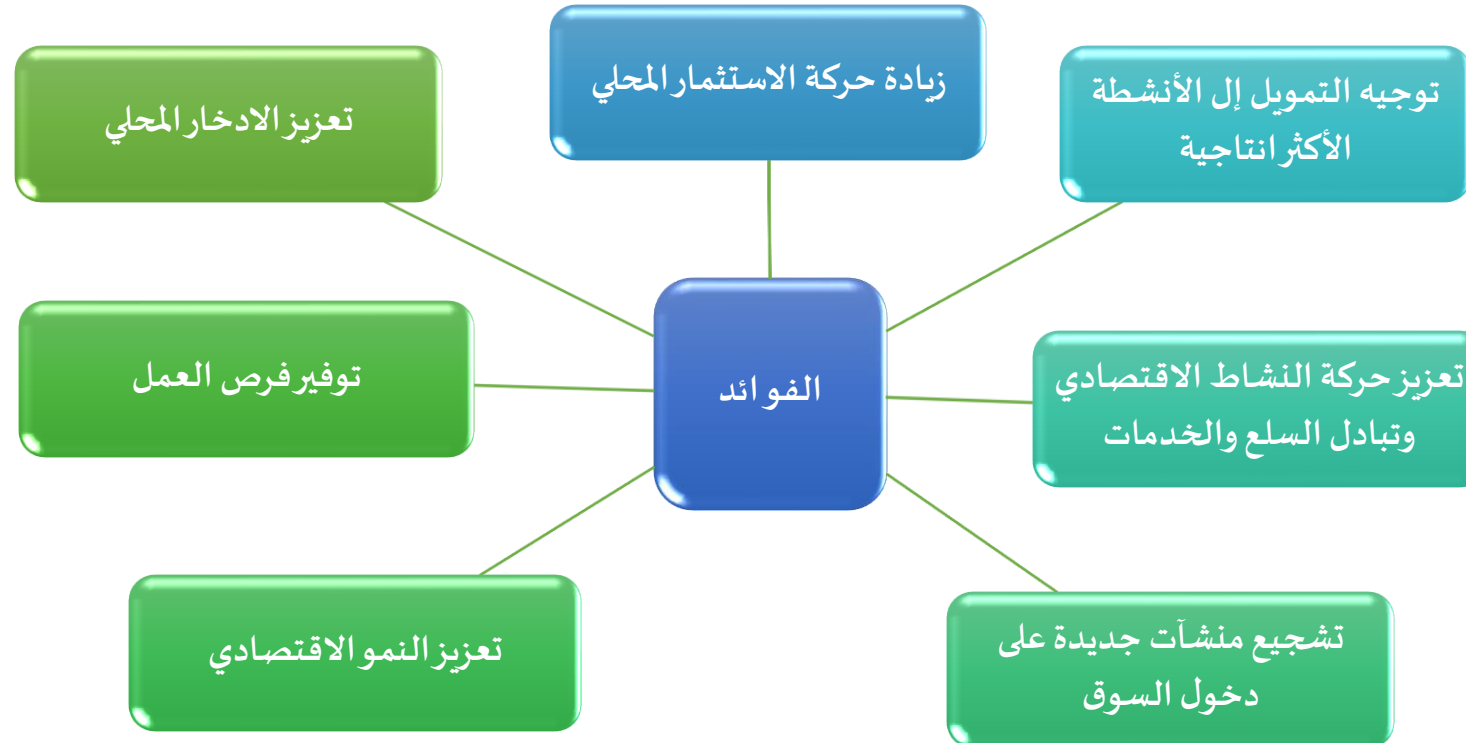
تم تحديد الشمول المالي كعامل رئيسي في تحقيق سبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

التزمت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم وأكدت من جديد التزامها بتطبيق المبادئ العليا لمجموعة العشرين بشأن الشمول المالي الرقمي.

منذ عام 2010م تعهد أكثر من 55 بلدا بتحقيق الشمول المالي، وقام أكثر من 30 بلدا بإطلاق أو إعداد استراتيجية وطنية بهذا الشأن.

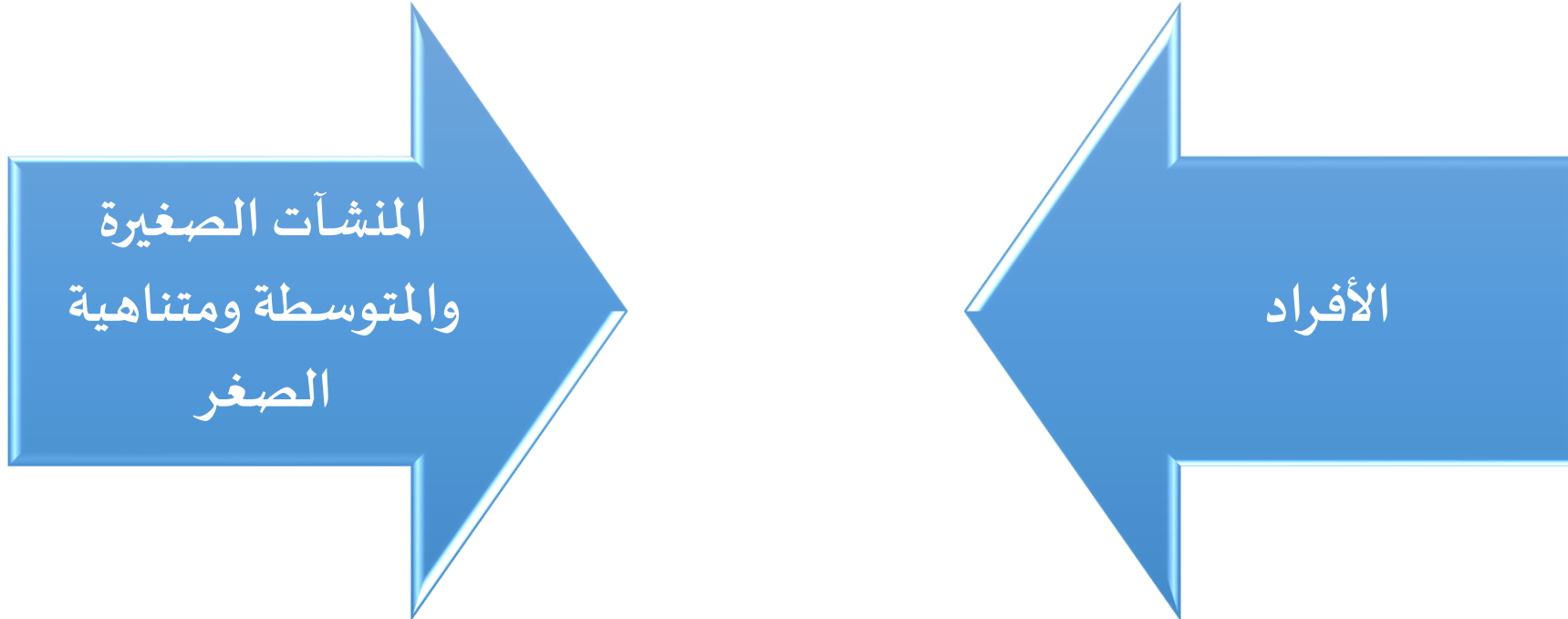
المحور الأول: الشمول المالي: المحددات والآثار الاقتصادية:

الآثار الايجابية للشمول المالي على المستوى الاقتصادي الكلي



المحور الأول: الشمول المالي: المحددات والآثار الاقتصادية:

محاورة تعزيز الشمول المالي



المحور الأول: الشمول المالي: المحددات والآثار الاقتصادية:

مؤشرات قياس الشمول المالي على مستوى الأفراد⁽²⁾

نسبة من لديهم حسابات في مؤسسات
مالية رسمية (%) (للفئة العمرية +15)

نسبة من لديهم بطاقات الصراف الآلي
(%)
(للفئة العمرية +15)

نسبة المعتمدين على السحب من
ماكينات الصراف الآلي (%)
(للفئة العمرية +15)

نسبة الحاصلين على قروض من
مؤسسات مالية رسمية خلال العام
الماضي (%)
(للفئة العمرية +15)

نسبة من احتفظوا بأموالهم لدى
مؤسسات مالية رسمية خلال العام
الماضي (%)
(للفئة العمرية +15)

نسبة الحاصلين على بطاقة ائتمانية
خلال العام الماضي (%)
(للفئة العمرية +15)

المحور الأول: الشمول المالي: المحددات والآثار الاقتصادية:

مؤشرات قياس الشمول المالي على مستوى المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر⁽²⁾

نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي لديها حسابات جارية أو حسابات ادخار (%)

نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي حصلت على قروض (%)

نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي تعتمد على البنوك لتمويل استثماراتها (%)

نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي تواجه صعوبات تتعلق بسهولة الحصول على التمويل أو في ارتفاع تكلفة التمويل المتاح (%)

نسبة رأس المال العامل لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر الممول من قبل القطاع المصرفي (%)

نسبة الضمان المطلوب من إجمالي قيمة القرض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (%)

نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي لا تحتاج للحصول على قروض (%)

المحور الأول: الشمول المالي: المحددات والآثار الاقتصادية:

مؤشرات قياس الشمول المالي من حيث مدى إتاحة الخدمات المالية⁽²⁾

عدد أجهزة الصراف الآلي لكل
1000 كم2

عدد فروع المنشآت المالية غير
المصرفية لكل 1000 فرد
من البالغين

عدد فروع المنشآت المالية غير
المصرفية لكل 1000 كم2

عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000
فرد من البالغين

المحور الأول: الشمول المالي: المحددات والآثار الاقتصادية:

أسباب التهميش المالي⁽³⁾



المحور الثاني

جهود المملكة لتعزيز الشمول المالي

المحور الثاني: جهود المملكة لتعزيز الشمول المالي:⁽⁴⁾

• **إطلاق بوابة التمويل:** هي منصة إلكترونية تربط بين الممولين من القطاع الحكومي والخاص، وبين المنشآت الصغيرة والمتوسطة الراغبة بالحصول على التمويل، وتمكّنهم من اختيار العروض التمويلية المناسبة، وقد شهدت البوابة نموًا كبيرًا في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث ساهمت في تمويل أكثر من 877 منشأة بمبالغ تمويلية أكثر من 1.4 مليار ريال. من الجدير بالذكر أن المملكة قد جاءت في المرتبة الـ 12 على مستوى العالم فيما يتعلق بالاستثمار الجريء في التقرير العالمي للتنافسية لعام 2019م.

1

• **تفعيل مبادرة الإقراض غير المباشر:** أسهمت هذه المبادرة في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتسهيل شروط الاستفادة منها خلال جائحة فيروس كورونا المستجد وأتمتة الطلبات عن طريق بوابة التمويل، إذ وصلت مبالغ التمويل إلى 642 مليون ريال، لتخدم 611 منشأة صغيرة ومتوسطة، مما زاد من مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد.

2

المحور الثاني: جهود المملكة لتعزيز الشمول المالي:

• **تأسيس شركة المدفوعات السعودية:** هي شركة مساهمة سعودية يملكها البنك المركزي السعودي، أنشئت لتشغيل نظم المدفوعات والتسوية المالية وخدماتها، ويأتي ذلك ضمن جهود البنك في تحقيق مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي في تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص بفتح الخدمات المالية أمام الجهات الفاعلة غير المصرفية.

3

• **استحداث منتجات وبرامج تمويلية:** تم تحويل صندوق التنمية الصناعية السعودي ليصبح الممكن المالي الرئيس لبرنامج تطوير الصناعة والخدمات اللوجستية من خلال تسريع إجراءات الإقراض وأتمتها واستحداث منتجات وبرامج تمويلية تلبي احتياجات المستثمرين، وقد وصل رأس مال الصندوق إلى 105 مليارات ريال، وأطلق الصندوق عدد من المبادرات، ومنها:

4

- أتمتة جميع الإجراءات وتقليص مدة معالجة الطلب بنسبة 60 %.
- إضافة منتجات مالية جديدة (قرض متعدد الأغراض، تمويل رأس المال العامل، تمويل الاستحواذ).
- بناء برامج تحفيزية لتساهم في تحقيق أهداف البرنامج (توطين، تنافسية، آفاق).

المحور الثاني: جهود المملكة لتعزيز الشمول المالي:

- إنشاء بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة: أطلق البنك في فبراير 2021م كأحد الصناديق والبنوك التنموية التابعة لصندوق التنمية الوطني بهدف زيادة التمويل المقدم إلى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز إسهامات المؤسسات المالية في تقديم حلول تمويلية مبتكرة.

5

- التمكين الرقمي لفتح الحسابات البنكية عن بعد: أطلق البنك في فبراير 2021م كأحد الصناديق والبنوك التنموية التابعة بدأ تفعيل التمكين الرقمي لفتح حسابات الاستثمار فور صدور قرار بذلك، وحقق المؤشر السنوي نتائج متميزة منذ بدء التطبيق، إذ بلغت نسبة الحسابات الاستثمارية التي فتحت عام 2019م عبر إجراءات اعرف عميلك الإلكتروني نحو 95 %، بعدد 124,295 حسابًا من إجمالي 131,399 حسابًا حتى نهاية الربع الرابع من 2020م، مقارنة بمسهدف العام 70 %.

6

المحور الثاني: جهود المملكة لتعزيز الشمول المالي:

•

7

- إنشاء مركز "فنتك" السعودية: تم إنشاء المركز في أبريل 2019م، بهدف فتح الخدمات المالية أمام أنواع جديدة من الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية، وتطوير الصناديق والمسرّعات والحاضنات، وتحفيز بيئة ريادة الأعمال، ومن أبرز أعمال المركز:
 - دعم رواد الأعمال فيما يخص توفير مساحات العمل المتخصصة في قطاع التقنية المالية والخدمات المتعلقة بها.
 - عقد الشراكات والاتفاقيات مع الشركاء والداعمين لاستضافة الفعاليات والمناسبات ذات العلاقة داخل المملكة وخارجها.
 - تعزيز انتشار التقنيات المالية.

8

- التصريح لـ 32 شركة خدمات مالية مبتكرة: شرع البنك المركزي السعودي في تصميم بيئة تنظيمية تجريبية لسوق الخدمات المالية المبتكرة، لفهم وتقييم أثر التقنيات الجديدة في سوق الخدمات المالية في المملكة، فقد تم التصريح لـ 32 شركة خدمات مالية مبتكرة.

المحور الثالث

المبادرات التمويلية للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

المحور الثالث: المبادرات التمويلية للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

■ المبادرات التمويلية لهيئة «منشآت»⁽⁵⁾

- **مبادرة الاستثمار الجريء:** تأتي مبادرة الاستثمار الجريء كأحد الروافد التمويلية لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف تحفيز ودعم الاستثمار في الصناديق الاستثمارية، وذلك عبر مختلف أنواع المستثمرين الملائكيين* والشركات الاستثمارية. حيث أسست "منشآت" الشركة السعودية للاستثمار الجريء" في عام 2018م لتحقيق أهداف هذه المبادرة. يتمثل المستفيدون من تلك المبادرة في المنشآت الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- **مبادرة الاقراض غير المباشر:** خدمة تقدمها الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" ضمن مبادرات تحفيز القطاع الخاص، وبالتعاون مع بنك التنمية الاجتماعية لتقديم قروض ذات تكلفة منخفضة لشركات التمويل المرخصة من البنك المركزي السعودي، والتي تقوم بدورها بتقديم حلول تمويلية بميزات تنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بتكلفة منخفضة.

* **المستثمرين الملائكيين:** هم أفراد من أصحاب الثروات الذين يستثمرون في الشركات الناشئة في مراحلها المبكرة لمساعدتها على النمو والتوسع، هؤلاء المستثمرون عادة ما يقدمون التمويل الأولي مقابل الحصول على حصة في الشركة، وبمجرد أن تتوسع الشركة وتنجح يصبح بإمكان المستثمر الملائكي بيع أسهمه لتحقيق الأرباح. المستثمرون الملائكيين هم إما مستثمرين مستقلين أو جزء من مجموعة استثمارية أكبر مثل الشبكات الاستثمارية أو الصناديق الاستثمارية المنظمة.

المحور الثالث: المبادرات التمويلية للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

■ تابع: المبادرات التمويلية لهيئة «منشآت»:

• تابع: مبادرة الاقراض غير المباشر:

○ أدوار شركاء الخدمة:

- تقدم الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" قروض ذات تكلفة منخفضة لشركات التمويل المرخصة من البنك المركزي السعودي المشاركة في المبادرة عن طريق بنك التنمية الاجتماعية.
- بنك التنمية الاجتماعية هو الشريك التنفيذي للمبادرة، والذي يقوم بتنفيذ عمليات تحويل وتحصيل المبالغ إلى شركات التمويل المرخصة من البنك المركزي السعودي المشاركة في المبادرة.
- شركات التمويل (شركاء التمويل) هي الشركات المرخصة من البنك المركزي السعودي المشاركة في مبادرة الإقراض غير المباشر، حيث يقومون باستقبال طلبات التمويل عن طريق بوابة التمويل من المنشآت المتقدمة للحصول على التمويل بعد استيفاءه لشروط الاستفادة.

المحور الثالث: المبادرات التمويلية للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

■ تابع: المبادرات التمويلية لهيئة «منشآت»:

• تابع: مبادرة الاقراض غير المباشر:

○ شركاء التمويل في المبادرة:



المحور الثالث: المبادرات التمويلية للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

■ تابع: المبادرات التمويلية لهيئة «منشآت»:

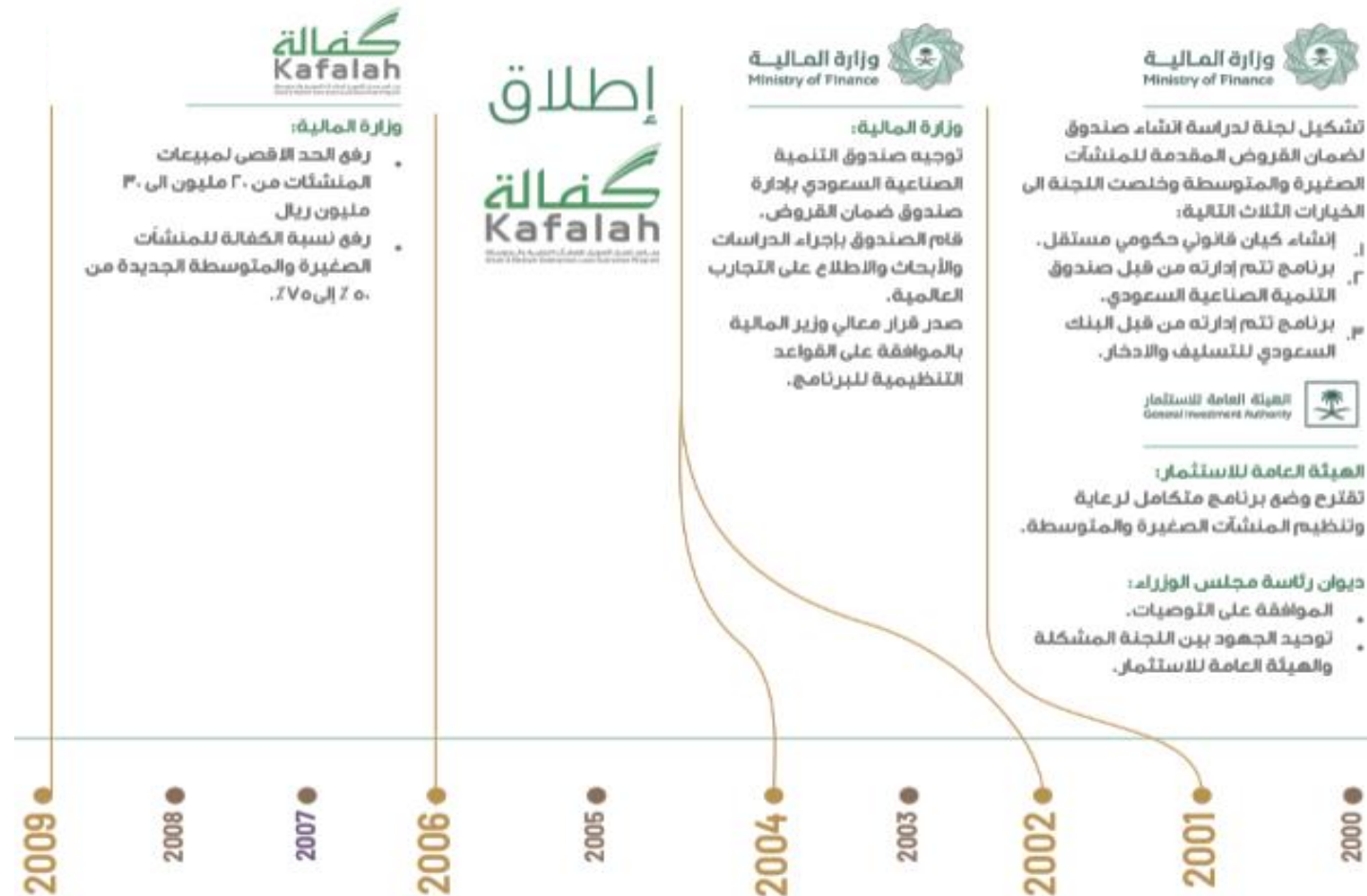
- **مبادرة برنامج ضمان التمويل (كفالة):** جاء البرنامج ليحقق الضمانات الفاعلة في تحفيز التمويل ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني، مع تقديم الضمانات المالية لتعزيز فرصة حصول المنشآت على التمويل اللازم عبر شراكات استراتيجية وكوادر وطنية، وأدوات تقنية مبتكرة ومدعومة بقواعد معرفية، وفي فيما يلي سنلقي الضوء على مؤشرات أداء برنامج (كفالة) كأحد أبرز البرامج الفعالة.

○ شركاء التمويل في المبادرة:

- **البنوك:** (البنك الأهلي السعودي – بنك ساب – بنك الرياض – البنك العربي الوطني – بنك الجزيرة – البنك السعودي للاستثمار – مصرف الراجحي – البنك السعودي الفرنسي – مصرف الانماء – بنك الامارات دبي الوطني).
- **شركات التمويل:** (شركة الخليج للتمويل – شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي – باب رزق جميل للتمويل متناهي الصغر – شركة الأمثل للتمويل – الشركة السعودية للتمويل – شركة الجاسرية للتمويل – شركة أصول الحديثة للتمويل – شركة توكيلات للتمويل – شركة اليسر للإجارة والتمويل – شركة معالم للتمويل – شركة النايفات للتمويل – شركة مراححة مرنة للتمويل – عبد اللطيف جميل للتمويل).

المحور الثالث: المبادرات التمويلية للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

شكل (1): مراحل تطور برنامج كفالة⁽⁶⁾



المحور الثالث: المبادرات التمويلية للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

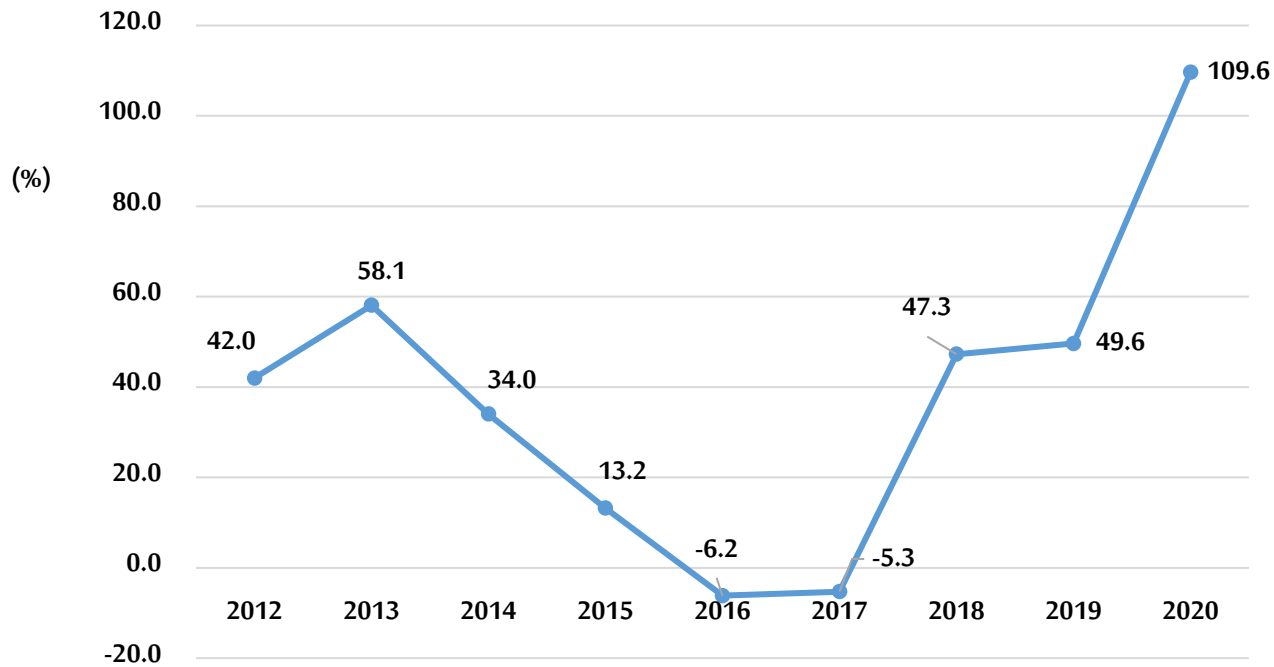
تابع شكل (1): مراحل تطور برنامج كفالة



المحور الثالث: المبادرات التمويلية للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

■ مؤشرات أداء برنامج (كفالة):⁽⁶⁾

شكل (2): معدل النمو في حجم التمويل الممنوح، خلال الفترة (2020-2012) م



• حجم التمويل الممنوح:

• بلغ إجمالي حجم التمويل الممنوح بواسطة

البرنامج منذ بدايته في عام 2006م وحتى الربع

الثالث من عام 2021م نحو 57.8 مليار ريال.

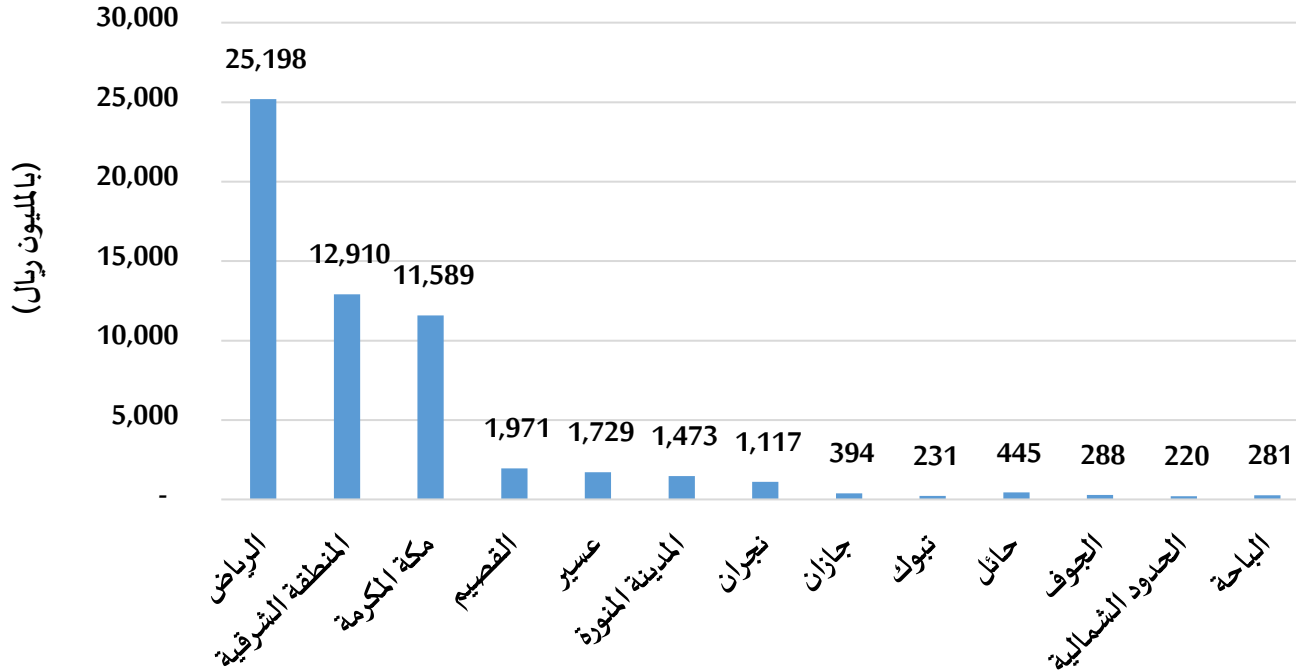
• بلغ متوسط معدل النمو السنوي في حجم

التمويل الممنوح خلال الفترة (2020-2012) م

نحو 38%.

المحور الثالث: المبادرات التمويلية للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

شكل (3): المجموع التراكمي للتمويل الممنوح بواسطة البرنامج، حسب المنطقة الادارية، خلال الفترة (2006- الربع الثالث من عام 2021)م



تابع: مؤشرات أداء برنامج (كفالة):

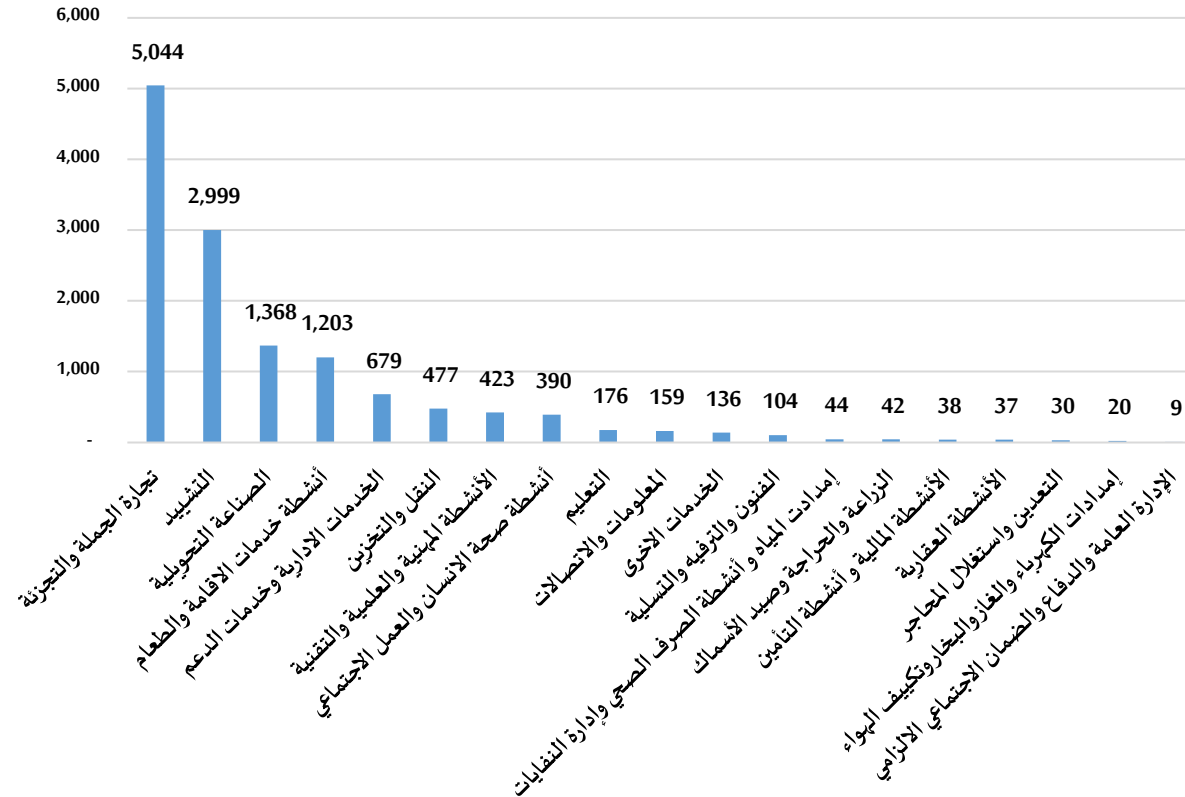
- التوزيع المكاني للتمويل الممنوح:
- جاءت كل من الرياض والمنطقة الشرقية ومكة المكرمة في المراكز الثلاثة الأولى من حيث نصيبها من إجمالي التمويل الممنوح بواسطة البرنامج خلال الفترة (2006- الربع الثالث من عام 2021)م.
- بلغ نصيب الرياض من إجمالي التمويل الممنوح بواسطة البرنامج خلال الفترة (2006- الربع الثالث من عام 2021)م نحو 43.6%، بينما بلغ نصيب كل من المنطقة الشرقية ومكة المكرمة نحو 22.3% و 20% على الترتيب.

المحور الثالث: المبادرات التمويلية للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

تابع: مؤشرات أداء برنامج (كفالة):

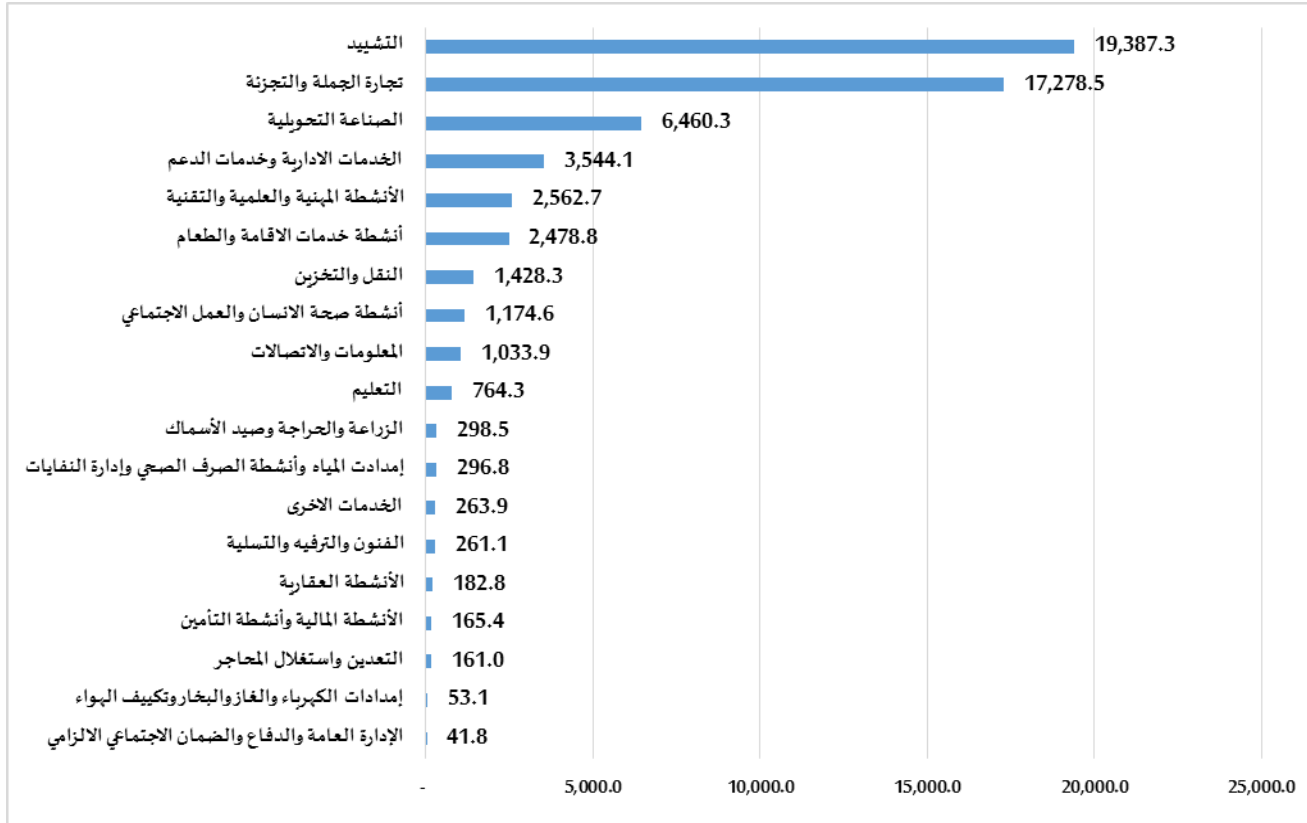
- عدد المنشآت المستفيدة:
- لقد بلغ إجمالي عدد المنشآت المستفيدة من البرنامج خلال الفترة (2006- الربع الثالث من عام 2021) م 13379 منشأة.
- جاء نشاط تجارة الجملة والتجزئة في المركز الأول من حيث مدى استفادة المنشآت العاملة به من برنامج كفالة، وقد جاء بعده أنشطة التشييد والصناعة التحويلية وخدمات الإقامة والطعام.

شكل (4): العدد التراكمي للمنشآت المستفيدة من البرنامج، حسب النشاط الاقتصادي، خلال الفترة (2006- الربع الثالث من عام 2021) م



المحور الثالث: المبادرات التمويلية للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

شكل (5): قيمة التمويل الممنوح من خلال برنامج كفالة، حسب النشاط الاقتصادي،
خلال الفترة (2006- الربع الثالث من عام 2021)م



تابع: مؤشرات أداء برنامج (كفالة):

- ترتيب الأنشطة الاقتصادية حسب نصيبها من التمويل:
- جاء نشاط التشييد في المركز الأول من حيث نصيبه من إجمالي التمويل الممنوح للمنشآت المستفيدة من برنامج كفالة خلال الفترة (2006- الربع الثالث من عام 2021)م، وذلك بحوالي 19.4 مليار ريال.
- تتمثل الأنشطة الاقتصادية التي استحوذت على وزن ملحوظ في محفظة التمويل الممنوح بواسطة برنامج كفالة في (التشييد – تجارة الجملة والتجزئة – الصناعة التحويلية – الخدمات الادارية وخدمات الدعم).

المحور الرابع

سبل تعزيز الشمول المالي في المملكة

المحور الرابع: سبل تعزيز الشمول المالي في المملكة:

■ آليات مقترحة لتعزيز جهود الشمول المالي:

- **تحديد احتياجات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتحديات ومعالجتها:** تتمثل الخطوة الأولى في تطوير استراتيجية لتعزيز وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل في تقييم مدى تلبية احتياجات التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال البرامج المتاحة ومعرفة أوجه القصور أو الفجوات والتحديات التي تواجهها، وذلك بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين ، بما في ذلك البنوك المركزية وسلطات الإشراف المالي والمؤسسات المالية والبحثية و ممثلو المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وهذا يتطلب التعاون على المستويين الوطني والدولي (من خلال توسيع لوحة نتائج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال) لزيادة الشفافية فيما يتعلق بالتعاريف وتحسين إمكانية مقارنة البيانات والمؤشرات داخل البلدان والاستفادة من تجارب الدول الأخرى فيما يتعلق بتعزيز جهود الشمول المالي.

المحور الرابع: سبل تعزيز الشمول المالي في المملكة:

■ آليات مقترحة لتعزيز جهود الشمول المالي:

- **تعزيز وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل المصرفي التقليدي:** يجب متابعة الجهود المتعلقة بتحسين قدرة البنوك على إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كمصدر رئيسي للتمويل الخارجي لها، وقد تشمل الإجراءات توفير ضمانات الائتمان والتوريق والتأمين على الائتمان والمخصصات اللازمة لخسائر القروض.
- **تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى أدوات وقنوات التمويل غير التقليدية:** بتوفير مجموعة واسعة من أدوات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل الحصول على شكل وحجم التمويل الأنسب لاحتياجاتها، مع الاهتمام بتشجيع التمويل من خلال رأس المال الجريء ومنصات التمويل الجماعي.
- **تحسين الشفافية في أسواق تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة:** تعزيز الشفافية وتوافر المعلومات في أسواق التمويل لزيادة شفافية السوق، وتشجيع مشاركة أكبر للمستثمرين وتقليل تكاليف التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

المحور الرابع: سبل تعزيز الشمول المالي في المملكة:

■ آليات مقترحة لتعزيز جهود الشمول المالي:

- **تركيز الأطر التنظيمية على الاستقرار المالي وحماية المستثمرين:** يجب أن يتأكد واضعو السياسات والسلطات التنظيمية من أن اللوائح التنظيمية قد تم تصميمها وتنفيذها بما يسهل وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى مجموعة واسعة من أدوات التمويل مع الحفاظ على الاستقرار المالي وحماية المستثمرين، ووجود بيئة مستقرة ويمكن للشركات والمستثمرين التنبؤ بها. يجب أيضاً مراعاة التأثير الكلي للوائح التنظيمية المختلفة، بحيث تكون متناسبة مع مخاطر أدوات التمويل
- **تشجيع المدفوعات الفورية في المعاملات التجارية والمشتريات العامة:** يمكن تشجيع المدفوعات في الوقت المناسب في المعاملات التجارية بين الشركات (B2B) والمعاملات الحكومية إلى الشركات (G2B) لتعزيز التدفق النقدي لموردي الشركات الصغيرة. يجب على واضعي السياسات والمنظمين التأكد من أن الشركات الصغيرة والمتوسطة، المعرضة بشكل خاص للدفع المتأخر أو عدم السداد، بتقدم شروط دفع واضحة ومناسبة. ويمكن تصميم القواعد وتنفيذها وإنفاذها لضمان عدم وجود مدفوعات متأخرة في المعاملات التجارية، بما في ذلك معاملات التجارة الخارجية.

المحور الرابع: سبل تعزيز الشمول المالي في المملكة:

■ آليات مقترحة لتعزيز جهود الشمول المالي:

- **تصميم برامج عامة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتسم بالكفاءة والفعالية:** يجب تصميم البرامج العامة لتعزيز وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على فعالية التكلفة، مع النظر بعناية في المجموعة المستهدفة ومعايير الأهلية وإدارة مخاطر الائتمان وهيكل الرسوم وتحديد لها بوضوح عند تصميم البرامج، والتي يجب أن تكون سهلة الفهم بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. يجب أن يتناسب العبء الإداري وتكاليف الامتثال للسياسات الجديدة والقائمة مع الخدمة المقدمة، والأثر على الشركات المستفيدة والاقتصاد الكلي، فضلاً عن طبيعة وحجم الأعمال المستهدفة.
- **التقييم لأثر البرامج العامة التي تستهدف تعزيز تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** يجب تعزيز مراقبة وتقييم أثر السياسات لتسهيل وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. بحيث يتم إجراء التقييم المسبق واللاحق بانتظام بناءً على أهداف وتأثيرات محددة بوضوح وقابلة للقياس.

المحور الرابع: سبل تعزيز الشمول المالي في المملكة:

■ آليات مقترحة لتعزيز جهود الشمول المالي:

✓ أهداف عمليات التقييم للأثر: (7)

من الجدير بالذكر أن نتائج عمليات التقييم لبرامج التمويل يجب أن تؤخذ في الاعتبار على عملية صنع السياسات العامة، وتتلخص أهداف عمليات التقييم لأثر السياسات (Impact Evaluation) كما في الشكل:



المحور الرابع: سبل تعزيز الشمول المالي في المملكة:

آليات مقترحة لتعزيز جهود الشمول المالي:

✓ الركائز الأساسية لعمليات التقييم والمتابعة: ⁽⁸⁾ تتمثل الركائز الأساسية لعمليات التقييم والمتابعة لبرامج التمويل فيما يلي:

وجود أهداف واضحة ومحددة للبرنامج

وجود تصور واضح للعلاقة بين مزيج السياسات والبرامج المختلفة ونطاق عملها

توافر البيانات اللازمة لإجراء التحليل الكمي لقيم أثر البرنامج

تقييم أثر البرنامج بشكل متعدد الجوانب، بالنظر إلى أثره على عدة متغيرات

الاهتمام بعملية التقييم للبرامج كجزء لا يتجزأ من عملية صنع السياسات

المحور الرابع: سبل تعزيز الشمول المالي في المملكة:

آليات مقترحة لتعزيز جهود الشمول المالي:

✓ **معايير تقييم البرامج والسياسات العامة:**⁽⁹⁾ يمكن أن يتم تقييم البرامج والسياسات العامة وفقاً لعدة معايير، وهي:



المحور الرابع: سبل تعزيز الشمول المالي في المملكة:

■ آليات مقترحة لتعزيز جهود الشمول المالي:

✓ المتغيرات المستخدمة لتقييم الأثر: ⁽⁹⁾ يمكن تقييم أثر البرامج التمويلية باستخدام المتغيرات الآتية:

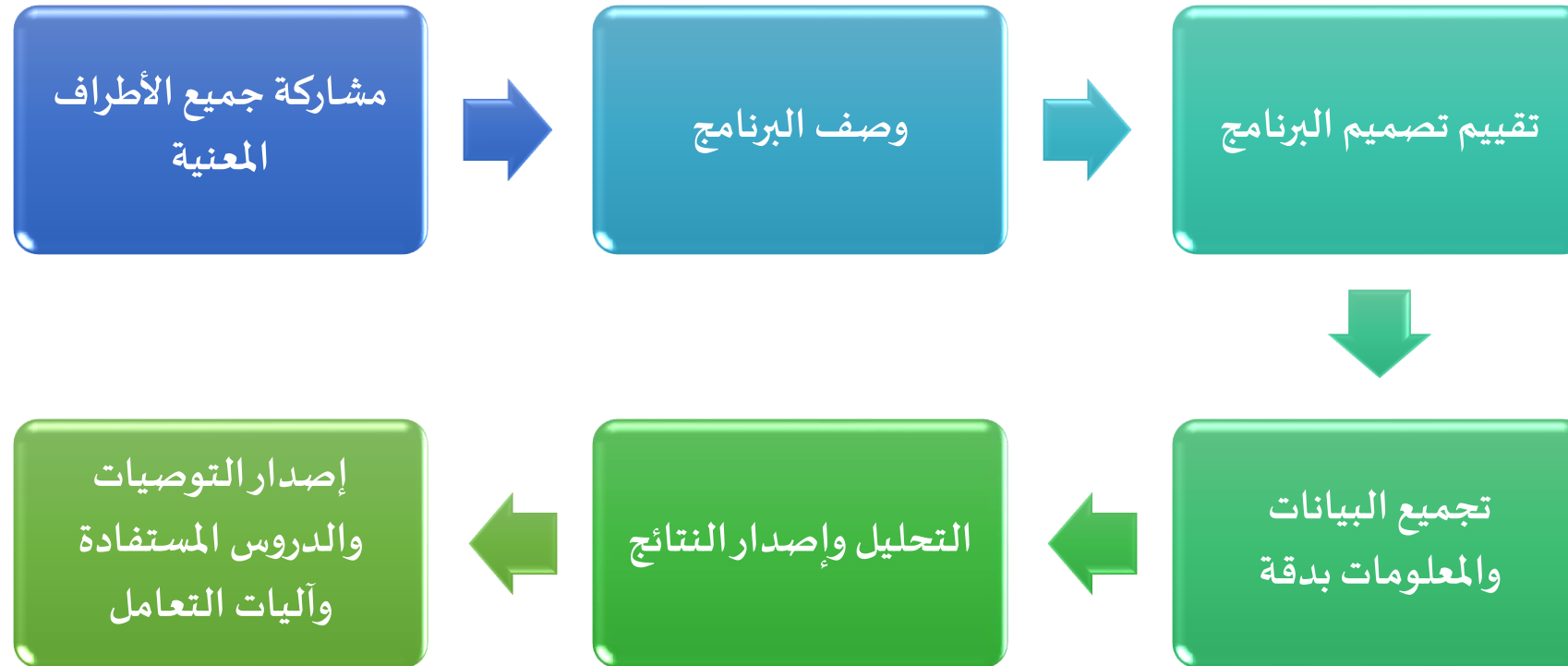
- الأثر الاقتصادي
(في الأجل الطويل)
- عدد العاملين في المنشأة.
 - حجم الاستثمار لدى المنشأة.
 - مبيعات المنشأة
 - حجم الصادرات لدى المنشأة

- الأثر المالي
(في الأجل القصير)
- حجم القروض.
 - حجم الكفالات الممنوحة.
 - معدل سعر الفائدة للإقراض.
 - أجال الاستحقاق للقروض.

المحور الرابع: سبل تعزيز الشمول المالي في المملكة:

آليات مقترحة لتعزيز جهود الشمول المالي:

✓ مراحل عمليات التقييم والمتابعة:⁽⁷⁾ تتمثل مراحل سير عمليات التقييم والمتابعة للبرامج والسياسات العامة فيما يلي:



النتائج

- أصبح الشمول المالي أولوية لصانعي السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية على مستوى العالم.
- التزمت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم وأكدت من جديد التزامها بتطبيق المبادئ العليا لمجموعة العشرين بشأن الشمول المالي الرقمي.
- الركائز الأساسية للشمول المالي: إتاحة الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية بواسطة المواطنين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، الجودة والأسعار المقبولة للخدمات المالية.

➤ عادة ما تعمل البرامج التي تستهدف تعزيز الشمول المالي بالتركيز على محورين وهما الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

➤ تتمثل الآثار الايجابية للشمول المالي على المستوى الاقتصادي الكلي فيما يلي:

- ☐ توجيه التمويل إل الأنشطة الأكثر انتاجية.
- ☐ تعزيز حركة النشاط الاقتصادي وتبادل السلع والخدمات.
- ☐ تشجيع منشآت جديدة على دخول السوق.
- ☐ تعزيز النمو الاقتصادي.
- ☐ توفير فرص العمل.
- ☐ تعزيز الادخار المحلي.
- ☐ زيادة حركة الاستثمار المحلي.

تتمثل مقومات نجاح استراتيجيات تعزيز الشمول المالي فيما يلي:

- ☐ إطلاق ورعاية المشروع بواسطة جهة حكومية رفيعة المستوى.
- ☐ التخطيط الجيد للمشروع.
- ☐ تأطير القضية للمجموعات المستبعدة.
- ☐ رسم خرائط أصحاب المصلحة.
- ☐ وجود أطر تنظيمية للحوكمة والتنفيذ.
- ☐ المشاركة العامة / إشراك أصحاب المصلحة.
- ☐ المتابعة والتقييم للبرامج.
- ☐ تطوير وتعديل الاستراتيجية وفقاً لنتائج تقييم البرنامج.

التوصيات

■ فيما يلي بعض الآليات المقترحة لتعزيز الشمول المالي في المملكة:

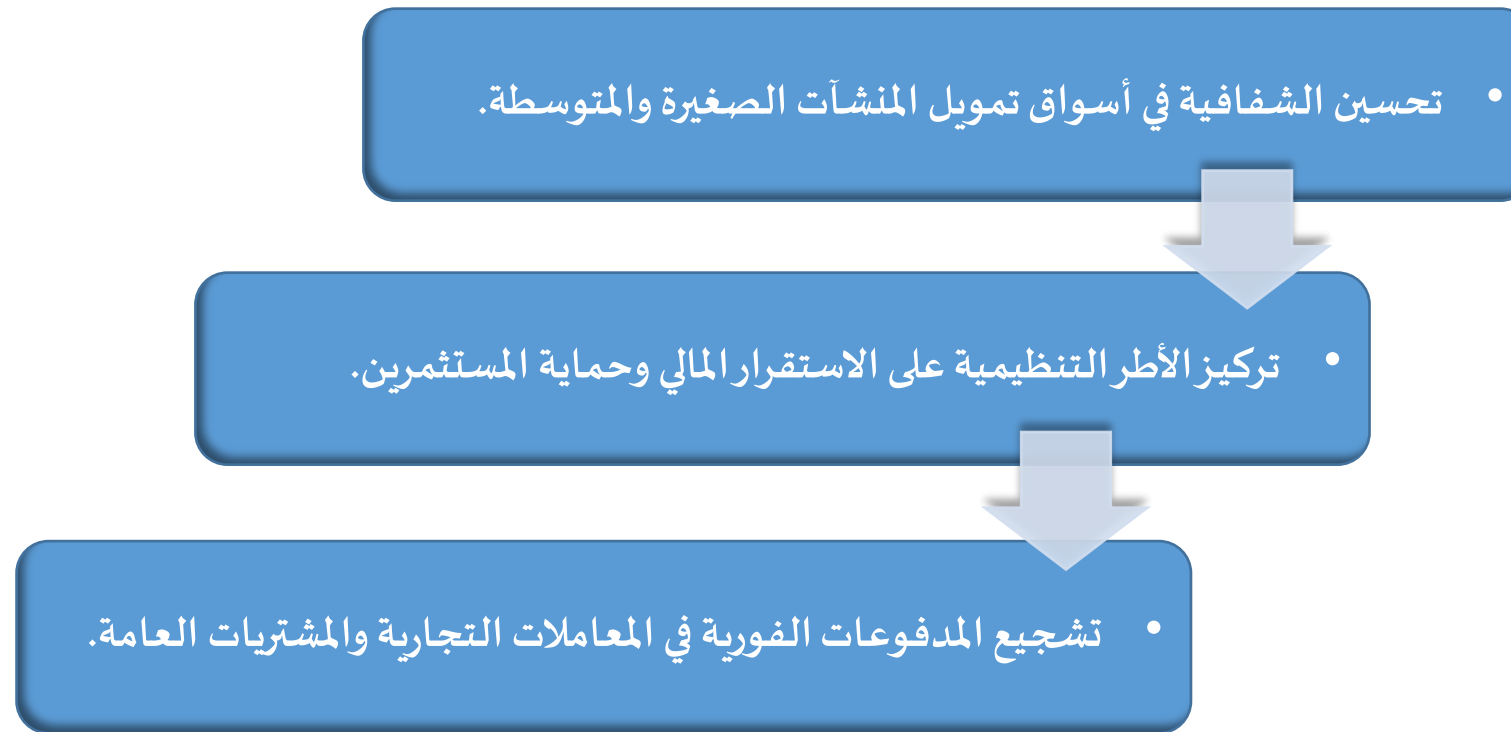
- تحديد احتياجات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتحديات ومعالجتها.

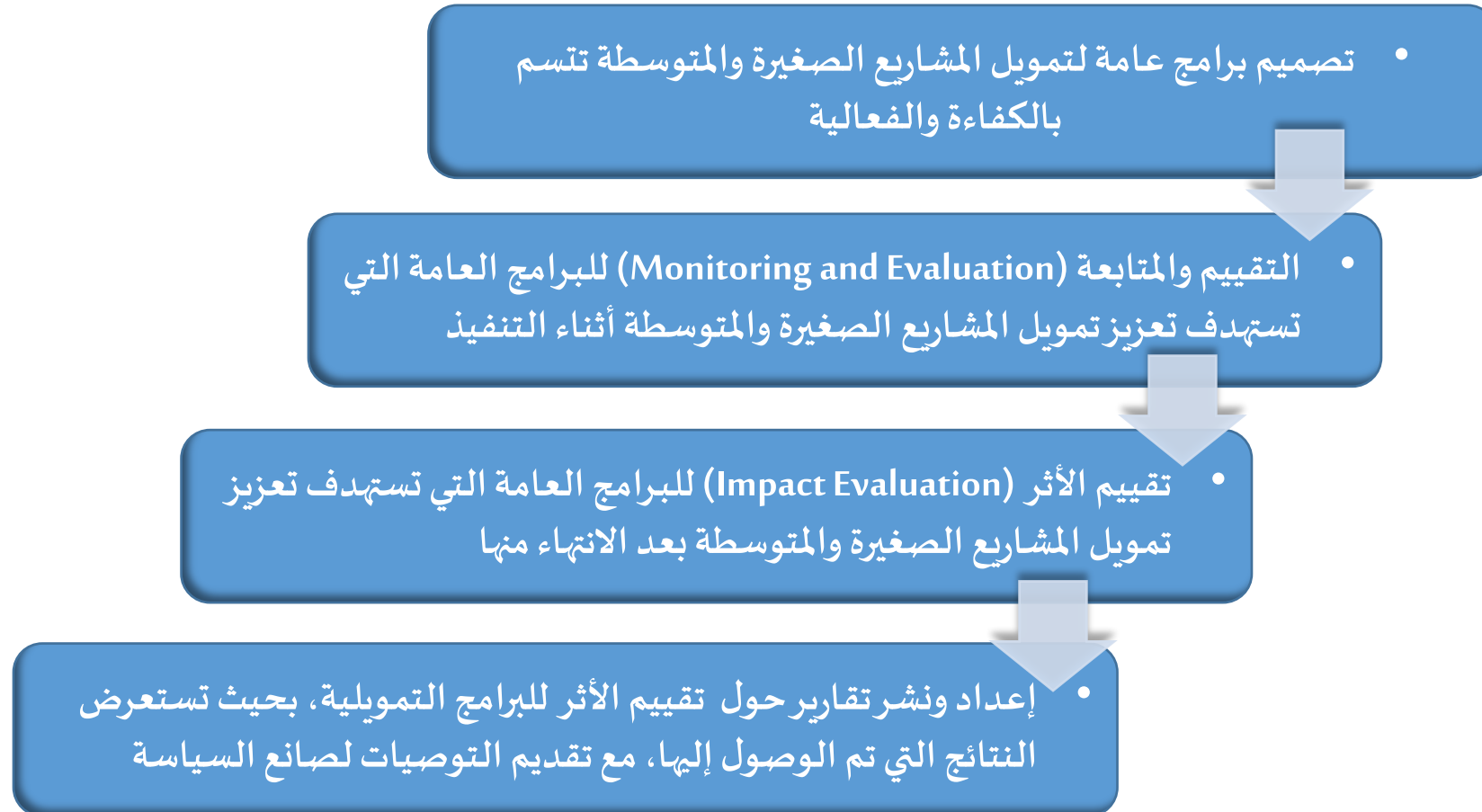


- تعزيز وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل المصرفي التقليدي.



- تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى أدوات وقنوات التمويل غير التقليدية.





- 1) World Bank. "Financial Inclusion: Financial inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity".
- 2) Norris, Era, . et al., 2015, "Financial Inclusion: Zeroing in on Latin America". IMF Working Paper No. 15/206.
- 3) Amidžić, G, . et al., 2014, "Assessing Countries' Financial Inclusion Standing—A new Composite Index". IMF Working Paper No. 14/36.
- 4) رؤية 2030، وثائق وملفات رؤية 2030، انجازات رؤية المملكة 2030 : (2020-2016) <https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/achievements>
- 5) الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- 6) برنامج كفالة،
- 7) National Center for Injury Prevention and Control, " Step by Step – Evaluating Violence and Injury Prevention Policies: Brief 5: Evaluating Policy Impact".
- 8) OECD, 2018, "Monitoring and evaluation of SME and entrepreneurship programmes": Parallel session 6. SME Ministerial Conference.
- 9) UNICEF, "Overview of Impact Evaluation". Methodological Briefs: Impact Evaluation No. 1.